

Distr.: General  
2 March 2022

Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط

والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الأربعون

داكار (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١١ - ١٣ أيار/مايو ٢٠٢٢

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت\*

عرض عن موضوع الدورة الرابعة والخمسين للجنة الاقتصادية

## ورقة المسائل المطروحة

### تمويل الانتعاش في أفريقيا: فتح آفاق جديدة

#### أولاً - الهدف

١ - تقدم ورقة المسائل المطروحة هذه مواد أساسية للدورة الرابعة والخمسين للجنة والمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، التي تتناول موضوع "تمويل الانتعاش في أفريقيا: فتح آفاق جديدة". وتستعرض الورقة مشهد التمويل في القارة وتتضمن تقييما للتحديات والفرص المرتبطة بالارتقاء بنوعية تمويل التنمية وحجمه في أفريقيا لدعم التعافي الدائم من جائحة الفيروس التاجي (كوفيد-١٩).

#### ثانياً - احتياجات أفريقيا الهائلة والمتزايدة من التمويل

#### ألف - السياق

٢ - ما برحت الأبحاث الحالية بشأن احتياجات أفريقيا من التمويل تُظهر أن القارة تحتاج إلى مستويات عالية من التمويل لتعزيز التحول الهيكلي وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد قُدرت هذه الاحتياجات، قبل ظهور جائحة كوفيد-١٩، بنحو ٢٠٠ مليار دولار سنويا.



٣- بيد أن الفجوات في تمويل التنمية اتسعت بشكل كبير منذ تفشي الجائحة. فقد زادت الفجوة التمويلية السنوية لأهداف التنمية المستدامة للبلدان النامية بمقدار ١,٧ تريليون دولار. وبالنسبة لأفريقيا، من المتوقع، وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، أن ترتفع النفقات السنوية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة بمقدار ١٥٤ مليار دولار سنويا بسبب الجائحة، وبمقدار ٢٨٥ مليار دولار إضافية على مدى السنوات الخمس المقبلة لضمان التصدي بصورة كافية للجائحة. ويؤثر ارتفاع تكلفة التمويل تأثيرا كبيرا على قدرة القارة على تلبية احتياجاتها الإنمائية في المجالات الحيوية المتعلقة بالهياكل الأساسية، والصحة، والتعليم، والمناخ.

## باء- مجالات تركيز محدّدة

### ١- الهياكل الأساسية

٤- احتياجات أفريقيا على صعيد الهياكل الأساسية هي احتياجات كبيرة. فهناك عدد كبير (٦٥٠ مليون) من الأسر المعيشية التي تفتقر إلى إمكانية الحصول على الطاقة؛ وسبل الوصول إلى الإنترنت محدودة (٣٩ مستخدما لكل ١٠٠ شخص)؛ فضلا عن أن كثافة الطرق الوطنية أقل بكثير من المعايير العالمية (٢٠٤ كيلومترات من الطرق لكل ١٠٠٠ كيلومتر مربع مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ ٩٤٤ كيلومترا لكل ١٠٠٠ كيلومتر مربع). ونتيجة لذلك، يقدر مصرف التنمية الأفريقي الفجوة في تمويل الهياكل الأساسية في القارة بنحو ١٣٠ مليار دولار إلى ١٧٠ مليار دولار سنويا حتى عام ٢٠٢٥.

### ٢- الصحة

٥- تحتاج أفريقيا إلى ٦٦ مليار دولار سنويا تقريبا لتلبية احتياجاتها لتمويل قطاع الصحة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذه الموارد ضرورية لعدة أغراض، منها الحد من عبء الأمراض في القارة، وتحسين معدلات الوفيات النفاسية (٥٤٢ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حي في عام ٢٠١٧، وهو أعلى معدّل في العالم)، وتعزيز الوصول إلى العاملين المهرة في مجال الصحة، الذين لا يتوفرون بأعداد كافية. وإلى جانب ذلك، فإن الاستثمار في توفير أسرة في وحدات العناية المركزة أمر بالغ الأهمية، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي لا يوجد بها سوى سرير واحد لكل ١٠٠ ألف شخص، مقارنة ببلدان أوروبا وشرق آسيا حيث يبلغ المعدل خمسة أسرة لكل ١٠٠ ألف شخص.

### ٣- التعليم

٦- بينما ارتفع معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية في القارة، لا تزال نوعية التعليم منخفضة. فأفريقيا لديها أدنى معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة (٦٥,٦ في المائة من الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عاما فما فوق) وأدنى نسبة من المعلمين الذين يستوفون الحد الأدنى من معايير التدريب (٤٩,٨ في المائة في عام ٢٠١٧). وتبلغ تقديرات

الاحتياجات السنوية من التمويل لتحسين فرص الحصول على التعليم وجودته في أفريقيا ٣٩ مليار دولار.

#### ٤- الإجراءات المتعلقة بالمناخ

٧- رغم أن أفريقيا لا تساهم سوى بأقل من ٤ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، إلا أن تغير المناخ يشكل تحدياً إنمائياً رئيسياً فيها، نظراً للتركيب الفيزيائية الأحيائية للقارة وضعف قدرتها على التكيف، التي تزيدها مواطن ضعف اجتماعية واقتصادية بلة مثل الاعتماد الكبير على الزراعة البعلية وضعف نظم المعلومات المناخية. وقد توقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنه بحلول نهاية عام ٢٠٢٠، سيتأثر ما بين ٧٥ مليون و ٢٥٠ مليون شخص بالإجهاد المائي الناجم عن المناخ، وستنخفض محاصيل الزراعة البعلية بنسبة تصل إلى ٥٠ في المائة، وسيعرض الاحترار العالمي عند مستوى ٢ درجة مئوية نصف سكان القارة لخطر نقص التغذية. وتكلف الاستجابة لمواطن الضعف المتعلقة بتغير المناخ البلدان الأفريقية ٣ إلى ٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي سنوياً، وفي بعض الحالات، أكثر من ١٥ في المائة. وعلاوة على ذلك، ستحتاج البلدان الأفريقية الموقعة على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ إلى حوالي ٣ تريليونات دولار من الموارد الإضافية لتمويل تنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً. وفي الوقت الحالي، لا يتجاوز حجم التدفقات إلى أفريقيا ٦ مليارات دولار من إجمالي تدفقات تمويل التكيف مع تغير المناخ البالغ ٣٠ مليار دولار.

#### ٥- جائحة كوفيد-١٩

٨- زادت جائحة كوفيد-١٩ من اتساع فجوة تمويل التنمية في أفريقيا جراء زيادة النفقات الاجتماعية وانخفاض الإيرادات في سياق الركود الاقتصادي العالمي، الذي تخللته اضطرابات في سلاسل التوريد وانخفاض أسعار السلع الأساسية ونقص الإيرادات.

#### ٦- آفاق المستقبل

٩- تحتاج أفريقيا إلى مزيد من الموارد للتعافي من الجائحة، والمضي قدماً بشكل أفضل، واستعادة الزخم المؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالتمويل العام ليس بمستوى كافٍ لتحقيق هذا الهدف. وفي الوقت نفسه، فإن الجزء الأكبر من الأصول المالية العالمية، التي تبلغ قيمتها حالياً ٣٧٩ تريليون دولار، تحتفظ بها المؤسسات المالية والمستثمرون من القطاع الخاص. ومن ثم فإن حشد مخصصات كبيرة من هذه الموارد لأفريقيا أمر لا غنى عنه لتلبية احتياجات القارة في مجال تمويل التنمية. والحق أن الحصة المتزايدة من الائتمان الخاص في المشهد التمويلي الأفريقي تعكس هذا الواقع الجديد.

## ثالثاً - مشهد التمويل في أفريقيا

### ألف - انخفاض القدرة على تعبئة الموارد

١٠ - لقد تشكّل المشهد التمويلي الأفريقي من خلال بُنية اقتصاداتها، وهو ما أثر بدوره على نوعية ومكونات تمويلها الخارجي والمحلي. وقد أدى الاعتماد على السلع الأساسية الأولية، إلى جانب محدودية القيمة المضافة، إلى زيادة قابلية تأثر اقتصاداتها بجزات أسعار السلع الأساسية، مع ما يترتب عن ذلك من آثار سلبية على عائدات التصدير، وتحقيق النمو الشامل للجميع وزيادة معدلات العمل اللائق. وأدت الفرص المحدودة للحصول على العمل اللائق، بدورها، إلى تعزيز نمو القطاع غير الرسمي وإضعاف الوعاء الضريبي.

١١ - وبالتوازي مع ذلك، أدى انتشار الحوافر الضريبية، المقترن بضعف القدرات في مجال إدارة الضرائب، إلى تفاقم مواطن الضعف في تعبئة الموارد المحلية وزيادة الاعتماد على التمويل الخارجي. فحتى عام ٢٠١٩، بلغت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا ١٤,٩ في المائة، أي أقل بكثير من متوسط أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٢٣,١ في المائة) ومتوسط الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٣٤,٣ في المائة). وما زاد الطين بلة أن انخفاض مستويات تعبئة الموارد المحلية رافقه ارتفاع في مستويات التدفقات المالية غير المشروعة، التي يقدر أنها تكلف الاقتصادات الأفريقية ٨٣ مليار دولار من الإيرادات المفقودة سنوياً.

### باء - تطور الدين العام خلال العقد الماضي

١٢ - يشكل الائتمان متعدد الأطراف والثنائي حالياً المصدر المهيمن للتمويل الخارجي في أفريقيا. غير أن أهمية هذه الحصة انخفضت بسرعة في العقدين الماضيين. ففي عام ٢٠٠٠، شكل الائتمان متعدد الأطراف والثنائي ٨٣ في المائة من إجمالي حافظة الديون. إلا إن هذه الحصة انخفضت في عام ٢٠١٩، إلى ٦٠ في المائة. وفي مقابل ذلك، ارتفعت نسبة الاقتراض من المصادر التجارية من ١٧ إلى ٤٠ في المائة من إجمالي الدين الخارجي في الفترة نفسها، مدفوعة بإصدارات سندات باليورو، التي تسارعت بنسبة ١,١٧٠ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٩، الأمر الذي يُعزى جزئياً إلى عدم كفاية التمويل العام وتنامي فرص الوصول إلى أسواق رأس المال. وقد استأثرت أكبر الاقتصادات في أفريقيا (مصر، ونيجيريا وجنوب أفريقيا) بالجزء الأكبر من نمو سندات المقومة باليورو. غير أن إصدارات الاقتصادات الحدودية في أنغولا، وزامبيا، والسنغال، وغابون، وغانا وكوت ديفوار كانت كبيرة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان.

١٣ - بحلول نهاية عام ٢٠٢١، جمع المقترضون السياديون الأفريقيون ٢٠ مليار دولار في أسواق رأس المال، ويشمل ذلك السندات التاريخية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة التي

أصدرتها بنين في تموز/يوليو، وتمويل بقيمة ٤ مليارات دولار من نيجيريا في أيلول/سبتمبر، ليصل الإصدار السيادي الأفريقي إلى أكثر من ١٧٥ مليار دولار خلال العقد الماضي.

### جيم- أثر تكوين الديون على تكلفة خدمة الدين وآجال استحقاقه

١٤- أدت الزيادة في مستوى التمويل الخارجي إلى رفع مستويات ديون القارة وزيادة أوجه الضعف الناجمة عن الديون حتى قبل حلول الجائحة، حيث ارتفعت التزامات خدمة الديون جراء ارتفاع حافطة الديون التجارية ومخاطر أسعار الصرف المرتبطة بالديون المقومة بالعملة الأجنبية. وقد ارتفعت نسبة الدين الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي في القارة من ٤٢ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٦٠ في المائة في عام ٢٠١٩، في حين ارتفعت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا كبيرا من ٢٥,٨ في المائة إلى ٤٢,٦ في المائة خلال الفترة نفسها.

١٥- وبالتوازي مع ذلك، زادت مدفوعات خدمة الدين في أفريقيا بشكل كبير (بنسبة ٢٣ في المائة) في عام ٢٠٢٠، مقارنة بعام ٢٠١٩، في حين ارتفعت مدفوعات الفائدة كحصة من الإيرادات القارية من ١٢ إلى ١٩ في المائة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٩. وفي الجانب الإيجابي، فإن زيادة فرص الوصول إلى أسواق رأس المال عززت قدرات البلدان على اجتذاب التمويل الطويل الأجل. فعلى سبيل المثال، أصدرت بنين، وكوت ديفوار وغانا، في عام ٢٠٢١، سندات باليورو بآجال قدرها ٣١ و ٢٧ و ٢٠ عاما على التوالي. أما القروض مُيسرة الشروط من المصادر متعددة الأطراف والثنائية فلديها، على النقيض من ذلك، فترات سداد قصيرة نسبيا.

### دال- طفرة في الاحتياجات التمويلية الناجمة عن الجائحة

١٦- ازدادت مؤشرات المالية العامة تدهورا بعد الجائحة، حيث زاد صانعو السياسات من الإنفاق ووضعوا مجموعة واسعة من التدابير الرامية إلى تخفيف العبء الضريبي للأسر المعيشية والشركات، في مسعى لإنقاذ الأرواح واستعادة سبل العيش. وساهمت هذه التدابير في خفض نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٤,٩ في المائة في عام ٢٠١٩ إلى ١١,٩ في المائة في عام ٢٠٢٠. كما تدهور رصيد المالية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٩ إلى ٧,٦ في المائة في عام ٢٠٢٠، في حين ارتفعت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٦٠ إلى ٧١,١ في المائة في الفترة نفسها، قبل أن تتحسن قليلا لتبلغ ٦٧,٧ في المائة في عام ٢٠٢١.

١٧- وزادت الجائحة كذلك من التصورات المتعلقة بالمخاطر وأدت إلى تراجع استثمارات حافظات الأوراق المالية من القارة. وارتفعت العائدات على السندات السيادية مع انخفاض أسعار السندات السيادية في الفترة التي تلت الأزمة مباشرة. فعلى سبيل المثال، فقدت السندات السيادية لأنغولا ٦٧ في المائة من قيمتها بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠٢٠.

ومنذ ذلك الحين، تراجعت العائدات بيد أن الفروق لا تزال مرتفعة (انظر [www.bondevalue.com](http://www.bondevalue.com)).

١٨ - ومع تدهور الأوضاع المالية، شهدت عدة بلدان أفريقية عمليات تخفيض في تصنيفها الائتماني، وارتفع عدد البلدان المعرضة بشدة لخطر العجز عن تسديد الديون من تسعة بلدان في عام ٢٠١٩ إلى اثني عشر بلدا في عام ٢٠٢٠. ومع ذلك، فإن تدابير الدعم العالمية مثل مبادرة مجموعة ال ٢٠ الخاصة بتعليق سداد خدمة الديون ربما أسهمت في انخفاض عدد البلدان التي تعاني من مديونية حرجة خلال هذه الفترة. فقد انخفض عدد هذه البلدان من سبعة في عام ٢٠١٩ إلى أربعة في عام ٢٠٢١.

## هاء- الإجراءات المتخذة على الصعيد العالمي للتصدي للجائحة

١٩ - كان الدعم الثنائي ومتعدد الأطراف لجهود الإنعاش في أفريقيا مفيدا، بيد أن أهدافه انحصرت في نطاق ضيق، وهو ما أغفل العديد من البلدان متوسطة الدخل التي تعاني من الضعف. فمبادرة تعليق خدمة الديون، على سبيل المثال، لم توجّل مدفوعات خدمة الديون الثنائية إلا للبلدان منخفضة الدخل دون غيرها، ورغم أن المبادرة طلبت معاملة مماثلة من جانب دائني القطاع الخاص، إلا أن الاستجابة كانت مخيبة للأمل. ورغم ذلك، يمثل الدين الخاص ٤٠ في المائة من مجموع الديون في أفريقيا. ولذلك فإن الفشل في إحراز تقدم كاف في معالجة التزامات خدمة الدين بالنسبة للديون الخاصة للقارة البالغة حوالي ١٥٠ مليار دولار أدى إلى إضعاف الأثر المالي للمبادرة (البنك الدولي، ٢٠٢١).

٢٠ - ولم تخلُ مشاركة البلدان المؤهلة للوصول إلى الأسواق في مبادرة تعليق خدمة الديون من بعض دواعي القلق من تخفيض تصنيفها الائتماني. وبحلول نهاية عام ٢٠٢٠، لم يوقع سوى ٢٥ بلدا أفريقيا مؤهلا من أصل ٣٨ بلدا مذكرة تفاهم للمشاركة في المبادرة. وأدت شواغل مماثلة إلى تأخير تنفيذ الإطار المشترك لمعالجة الديون إلى ما بعد مبادرة تعليق خدمة الديون. وحتى الآن، لم تحصل البلدان الثلاثة التي انضمت إلى المبادرة (إثيوبيا، وتشاد وزامبيا) بعد على تخفيف لعبء الديون.

٢١ - وإلى جانب مبادرة تعليق خدمة الدين والإطار المشترك، التزم الشركاء الإنمائيون بتمويل قدره ٨٩,٥ مليار دولار لدعم البلدان الأفريقية في الربع الأول من عام ٢٠٢١. وقدم صندوق النقد الدولي منحا، من خلال الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث والإغاثة منها، إلى ١٩ بلدا أفريقيا منخفض الدخل لتغطية التزاماتها المتعلقة بالديون لفترة أولية مدتها ستة أشهر. وتلقت البلدان الأفريقية المؤهلة ٧,٢٤ مليار دولار من التمويل المرتبط بكوفيد-١٩ (وهو ما يمثل ١,١٦ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي) في عام ٢٠٢٠، من خلال مرفق الحد من الفقر وتعزيز النمو التابع لصندوق النقد الدولي.

٢٢- وبعد مرور عامين على الجائحة، تُظهر التوقعات الاقتصادية علامات تدل على التحسن. إلا أن هذه التوقعات المواتية تتهددها المتحورات الجديدة لفيروس كوفيد-١٩ التي ما فتئت تُبْطِئ الانتعاش، وتقوض الوضع المالي للبلدان، وتزيد احتياجات القارة من التمويل. وسيتعين على أفريقيا أن تتغلب على تحديات التمويل إذا أُريد لها أن تستقطب تمويلاً بأسعار تنافسية وبمستوى كافٍ لتمويل انتعاشها.

## رابعاً- التحديات التمويلية لأفريقيا

### ألف- الهدف

٢٣- يبحث هذا الفرع القيود الرئيسية التي تحول دون سد الفجوة التمويلية في القارة، مع التركيز على جملة من المسائل، منها نوعية التمويل المحلي والخارجي، وكفايته وأثره.

### باء- تعبئة الموارد المحلية

٢٤- تشمل العوامل التي تقف وراء المستوى المنخفض نسبياً لنتائج تعبئة الموارد المحلية في القارة ضخامة قطاعها غير الرسمي، وضعف وعدم كفاءة نظمها الخاصة بإدارة الضرائب، وانتشار الحوافز الضريبية، والتسربات في تحصيل الإيرادات، وضعف الإنفاذ. فنتيجة لتدني الكفاءة، ثمة ما يقرب من ٥٠ في المائة من إيرادات ضريبة القيمة المضافة لا تُحصَل. وبالإضافة إلى ذلك، رغم انتشار الحوافز الضريبية في أفريقيا، فإنها لا تحدث سوى أثر ضعيف على الاستثمارات؛ ووفقاً لتقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، فإن زيادة الاستثمارات بنسبة ١ في المائة تتطلب تخفيضاً بنسبة ٢٠ في المائة في الضرائب.

٢٥- وتشير التقديرات إلى أن التدفقات المالية غير المشروعة، وهي أحد المصادر المهمة للتسربات المالية، تستنفد ما لا يقل عن ٨٣ مليار دولار سنوياً من اقتصادات أفريقيا، الأمر الذي يحدث بصفة رئيسية من خلال التلاعب بقيم الفواتير التجارية. وقد أدى ضعف إدارة الجمارك ومحدودية التنسيق بين المؤسسات الضريبية إلى إيجاد فرص للتحايل الضريبي والتهرب الضريبي، والتلاعب بقيم الفواتير التجارية، وغسل الأموال، والفساد.

### ١- أسواق رأس المال المحلية

٢٦- تعمل أسواق رأس المال المتقدمة على تعبئة رأس المال السهمي المحلي لتمويل الاستثمارات مع التقليل إلى أدنى حد ممكن من الاعتماد على التمويل الخارجي وما يرتبط به من مخاطر تتعلق بالعملة الأجنبية. غير أن أسواق رأس المال المحلية في أفريقيا ليست متطورة بشكل جيد. فهي ذات قيمة سوقية منخفضة، وليس لديها سوى عدد قليل من الشركات المدرجة في البورصة، ولديها سيولة أقل مقارنة بالأسواق النامية الأخرى، إلى جانب أنها مكلفة وموجهة بشدة نحو الاحتياجات القصيرة الأجل، وهو ما يجعلها غير فعالة في

تعزير النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحتى عام ٢٠٢٠، لم تكن هناك سوى ٢٨ بورصة في أفريقيا تقدم كلا من الإصدار الأولي والتداول في السوق الثانوية. وبلغت العائدات التي جُمعها من الإصدارات الأولية للجمهور في أفريقيا بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٩ ما مجموعه ٢٧,١ مليار دولار، أي أقل من ١,٤ في المائة من المكاسب المحققة من الإصدارات الأولية للجمهور على الصعيد العالمي في تلك الفترة. وتقل نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي لمعظم أسواق رأس المال في أفريقيا عن ٣٠ في المائة، وهي أقل بكثير من النطاق المتوقع البالغ ٧٥-٩٠ في المائة. وبهذا المقياس، تكون أسواق رأس المال في نيجيريا (١٠ في المائة)، وناميبيا (٢١ في المائة) وكينيا (٢٦ في المائة) ورواندا (٣١ في المائة) متخلفة. ويشكل الحجم الكبير للقطاع غير الرسمي في القارة، وانخفاض نسبة مدخرات الأسر المعيشية إلى مدخرات المعاشات التقاعدية، وضعف النظم التنظيمية والإدارية، قيودا على تطوير أسواق رأس المال.

## ٢- صناديق المعاشات التقاعدية

٢٧- شهدت صناديق المعاشات التقاعدية الأفريقية العامة والخاصة نموا في السنوات الأخيرة، الأمر الذي أتاح مجموعة متنوعة من خيارات التمويل الطويلة الأجل. وتدير صناديق التقاعد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مجتمعة أصولا بقيمة ٣٥٠ مليار دولار، في حين يقدر أن صندوق التقاعد النامي أكبر من الناتج المحلي الإجمالي السنوي للبلاد. ومع ذلك، فإن الزيادة في صناديق المعاشات التقاعدية لم تتحول إلى زيادة في الاستثمارات في مجالات الاحتياجات الإنمائية ذات الأهمية البالغة. حيث لم تستثمر صناديق المعاشات التقاعدية في نيجيريا سوى ٠,٥ في المائة من أصولها في الهياكل الأساسية، وهو أمر يُعزى جزئيا إلى التصورات السلبية عن المخاطر. بل الواقع أنه حتى عند ما يتوفر رأس المال، فإن الهياكل الأساسية المالية اللازمة لإطلاق العنان لهذه الموارد من أجل تمويل التنمية ما زالت في طور النشوء. ففي مواجهة انخفاض الموارد المحلية، لجأت الحكومات الأفريقية إلى مصادر التمويل الخارجية.

## جيم- تعبئة التمويل العام الخارجي

٢٨- يشكل التمويل متعدد الأطراف والثنائي المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي العام، لا سيما بالنسبة للبلدان التي لا تملك سوى فرص محدودة للوصول إلى أسواق رأس المال أو التي تنعدم لديها هذه الفرص أصلا.

اشتراطات السياسة العامة، ونطاق التمويل، وعدم تطابق آجال الاستحقاقات، والتحديات المرتبطة بالأهلية

٢٩- بلغ إجمالي القروض الثنائية ومتعددة الأطراف المقدمة لأفريقيا، حتى عام ٢٠١٩، ٣٢٤,٥ مليار دولار، وهو ما يمثل زهاء ٦٠ في المائة من تمويل القارة. ورغم الطابع التيسيري



لهذه القروض، فإن التمويل العام الخارجي يطرح تحديات عديدة للبلدان الأفريقية. أولاً، يرى البعض أن اشتراطات السياسة العامة المرتبطة بما مفردة في التقييد. ثانياً، فيما يتعلق بالتمويل التجاري، غالباً ما تكون آجال التمويل العام قصيرة نسبياً وبالتالي غير مناسبة لتمويل الهياكل الأساسية طويلة الأجل. ويمكن أن يؤدي طرح التمويل العام الخارجي لمشاريع الهياكل الأساسية إلى عدم تطابق آجال الاستحقاقات. ثالثاً، كثيراً ما يكون حجم هذا التمويل غير كافٍ لتلبية الاحتياجات التمويلية المتزايدة للبلدان المؤهلة. فعلى سبيل المثال، لا يتجاوز صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى سوى نحو ٥٠ مليار دولار سنوياً مقارنة بالاحتياجات السنوية من الهياكل الأساسية التي تتراوح بين ١٣٠ و ١٧٠ مليار دولار.

٣٠- وعلاوة على ذلك، فإن بيانات الميزانية العمومية للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف قد استنزفت بسبب الوباء، ما يجعل من غير المرجح أن تتمكن من الاستجابة على نحو كافٍ لاحتياجات البلدان النامية من التمويل. وفضلاً عن ذلك، فإن القروض المقدمة من صندوق النقد الدولي من خلال مرفق الحد من الفقر وتعزيز النمو، التي بلغت ٦,٥ مليار في شكل حقوق سحب خاصة في عام ٢٠٢٠، تجاوزت قدرات المرفق على المدى الطويل، والتي تقدر بنحو ١,٢٥ مليار وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة.

٣١- وبالإضافة إلى ذلك، تمثل الموارد التي تعهدت بها المصارف الإنمائية متعددة الأطراف للبلدان الأفريقية المنخفضة الدخل ٢٦ في المائة من احتياجاتها من التمويل. رابعاً، البلدان متوسطة الدخل غير مؤهلة عموماً للحصول على تمويل خارجي عام بأسعار ميسرة، على الرغم من أن جميع البلدان تقريباً قد تضررت بشدة من الجائحة.

## دال- تعبئة التمويل العام الخارجي

### ١- مخاطر أسعار الفائدة

٣٢- في مواجهة التحديات المتعلقة بتأمين التمويل العام، تلجأ البلدان بشكل متزايد إلى أسواق رأس المال الخارجية لاستكمال احتياجاتها من التمويل. بيد أن الوصول إلى أسواق رأس المال الخارجية محدود ومكلف. ولا يوجد حالياً سوى ٢١ بلداً أفريقياً يملك سجلاً من حيث الوصول إلى أسواق رأس المال. يضاف إلى ذلك أن البلدان الأفريقية التي لديها إمكانية الوصول إلى الأسواق تدفع أسعار فائدة أعلى من نظيراتها ذات الأساسيات الاقتصادية المماثلة أو الأسوأ، مثلما يتبين من تصنيفاتها على صعيد المخاطر الائتمانية.

٣٣- وتتراوح تقديرات ما يمكن تسميته "العلاوة الأفريقية" بين ١٠٠ و ٢٦٠ نقطة أساس حتى بعد احتساب الأساسيات الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، رغم أن اليونان لديها تصنيف ائتماني (BB-) أقل من المغرب (BB+)، فإن السندات السيادية للبلد لمدة ١٠ سنوات الصادرة في عام ٢٠٢٠، لديها قسيمة بنسبة ١,٥ في المائة مقارنة بنسبة ٢ في المائة للسندات المقدمة

من المغرب لمدة ١٠ سنوات في نفس العام. وعلاوة على ذلك، يساوي فارق العائد على السندات المغربية (٢٣٥ نقطة أساس) ضعف الفارق اليوناني (١١٢ نقطة أساس). ويؤدي انخفاض التصنيفات الائتمانية إلى زيادة تكاليف الفائدة على جميع الكيانات في نظام التمويل، حيث لا يمكن منح الشركات المملوكة للدولة، ومصارفها ومصدري سندات الشركات فيها تصنيفاً أعلى من التصنيف السيادي. وبالتالي، فإن العلاوة الأفريقية لا تنطبق على الحكومات فحسب، بل على سلسلة القيمة المحلية بأكملها.

٣٤- ومن أسباب ارتفاع العلاوة الأفريقية التباين في المعلومات الذي يستند إلى تصورات سلبية عن المخاطر إلى جانب محدودة سيولة السندات السيادية الأفريقية. وفي الوقت الذي تملك فيه البلدان المتقدمة تاريخاً طويلاً في استخدام الأسواق الخاصة باتفاقات إعادة الشراء لتعزيز سيولة أدواتها المالية، فإن هذه الأسواق في أفريقيا ليست متطورة بشكل جيد.

## ٢- التحديات التي تواجه تعبئة التمويل المناخي

٣٥- ستحتاج أفريقيا بحلول عام ٢٠٣٠ إلى استثمارات تزيد عن ٣ تريليون دولار لاستخدامها في التخفيف والتكيف من أجل تنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً. ويتطلب ذلك توافر كميات كبيرة من تدفقات التمويل المشروط التي يمكن الوصول إليها والتنبؤ بها. وعلى الرغم من الفرص الهائلة المتاحة للاستثمارات الخضراء، فإن القارة تستقطب أقل من ١ في المائة من إصدارات السندات الخضراء العالمية، التي تقدر بنحو ٦٠٠ مليار دولار. وفي حين تجتذب السندات الخضراء على الصعيد العالمي أسعار فائدة أقل مما يجتذبه ما يسمى بسندات "الفانيليا"، فإن تكلفة إصدار السندات الخضراء الأفريقية تزيد عن ضعف المبلغ الذي تدفعه البلدان المماثلة في التصنيف. وقد أدى الافتقار إلى القنوات المناسبة لتوجيه تمويل المناخ، فضلاً عن ضعف القدرات المحلية، إلى الحد من قدرة البلدان الأفريقية على اجتذاب تمويل المناخ على نطاق واسع.

## ٣- سعر الصرف والمخاطر التضخمية

٣٦- إن ارتفاع التوقعات التضخمية، المقترن بتوجه انكماشى للسياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة، يولد ضغوطاً تصاعدياً على أسعار الفائدة، الأمر الذي يحدث آثاراً سلبية على تكلفة الائتمان، وتمديد الديون، وتدفقات رؤوس أموال الحافظات، وأسعار الصرف. ويتوقع نظام الاحتياطي الفيدرالي رفع أسعار الفائدة ثلاث مرات في عام ٢٠٢٢ استجابة لارتفاع التوقعات التضخمية. فقد رفع بنك إنجلترا أسعار الفائدة لأول مرة منذ أكثر من ثلاث سنوات، وكان ذلك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، من ٠,١ إلى ٠,٢٥ في المائة، كما أن البنك المركزي الأوروبي يقوم حالياً بخفض تدابير الدعم الاقتصادي، لكنه لم يرفع بعد أسعار الفائدة. وهذه التطورات مجتمعة، سترفع أسعار الفائدة من مصادر التمويل العامة والخاصة، ما يؤدي إلى انتكاسات رأسمالية من البلدان النامية.

٣٧- وقد أسهمت زيادة الواردات، وارتفاع الضغوط التضخمية، وتباطؤ الانتعاش العالمي في انخفاض أسعار الصرف في العديد من البلدان، ما سيزيد فعليا من تكاليف خدمة الديون وتكاليف سدادها. وبين الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ والربع الأول من عام ٢٠٢١، شهدت العديد من العملات الأفريقية انخفاضات كبيرة في قيمتها، حيث انخفض البر الإثيوبي (١٩,٦ في المائة) والكوانزا الأنغولي (١١,٦ في المائة) والفرنك الكونغولي (١٠,٧ في المائة) والدينار الجزائري (١٠,٢ في المائة)، وترتبت عن ذلك عواقب سلبية على التزامات خدمة الديون المقومة بالعملة الأجنبية.

٣٨- ويُعد الحصول على تمويل موسع بشروط تنافسية أمرا حاسما للانتعاش في أفريقيا. بيد أن حجم التمويل اللازم لدعم الانتعاش الدائم يتجاوز نطاق التمويل العام وحده. وفي هذا السياق، ينبغي أن تهدف الجهود التي تبذلها أفريقيا لدعم انتعاشها إلى الاستفادة من الأصول المالية العالمية التي تقدر بنحو ٣٧٩ تريليون دولار والتي تحتفظ بها في الغالب مؤسسات مالية تابعة للقطاع الخاص.

### خامسا - الاستفادة من فرص التمويل: فتح آفاق جديدة

٣٩- سيتطلب سد الفجوة التمويلية لأهداف التنمية المستدامة اتباع نهج راديكالي يعزز التمويل المبتكر والاستثمار طويل الأجل. ولذا فإن هناك حاجة ملحة إلى اتباع خيارات مبتكرة ومستدامة لرفع مستوى التمويل العام، وحشد التمويل من القطاع الخاص بشروط مواتية، والاستفادة من التمويل المخصص للتصدي لتغير المناخ، وتيسير تمويل التجارة.

### ألف - رفع مستوى التمويل العام

٤٠- ستحتاج المصارف الإنمائية متعددة الأطراف إلى موارد إضافية بشروط ميسرة لدعم استجابة البلدان للأزمة دعما فعالا. لذلك ينبغي أن تُعتبر إعادة رسملة هذه المصارف، بما في ذلك من خلال إعادة إقراض حقوق السحب الخاصة، من الأولويات. ويمكن إعادة إقراض حقوق السحب الخاصة بتكلفة منخفضة نسبيا دون تأثير يذكر على عبء الديون. كما أن الصرف المبكر لجزء كبير من مدفوعات المؤسسة الدولية للتنمية إلى البلدان المؤهلة سيدعم انتعاشها دون أن يفاقم كثيرا من مواطن الضعف الناجمة عن ديونها.

٤١- وينبغي أن تقترن الجهود الرامية إلى إعادة رسملة المصارف الإنمائية متعددة الأطراف بتدابير تكفل اعتمادها ترتيبات تمويل أكثر مرونة، كتلك التي تسمح بالإقراض في حالات الأزمات، وإبداء المزيد من المرونة في تقديم المساعدة بشروط ميسرة للتصدي للفقير في البلدان متوسطة الدخل. وعلاوة على ذلك، ينبغي تشجيع هذه المصارف على تقديم مبادئ توجيهية أكثر وضوحا بشأن الوقت الذي ينبغي أن تستغني فيه البلدان عن تلقي المساعدة المالية بشروط ميسرة أو عادية.

٤٢ - وينبغي للمانحين الثنائيين أيضا أن يفتفوا أثر الصين من خلال إعادة إقراض جزء من حقوق السحب الخاصة غير المستغلة التي في حوزتها للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ويظهر تحليل حقوق السحب الخاصة أجرته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي انخفاضا كبيرا في معدلات الاستغلال من جانب البلدان المتقدمة النمو (٥,٩ في المائة) مقارنة بالبلدان النامية (٤٢,٩ في المائة)، بينما تسجل أفريقيا معدلات أعلى من ذلك (٥٢,٣٧ في المائة). ومن شأن إعادة إقراض ١٠٠ مليار دولار من حقوق السحب الخاصة إلى أفريقيا أن يشكل وسيلة عالية المردودية لتمويل انتعاش القارة.

## باء- الجمع بين الموارد العامة والخاصة

٤٣ - يمكن أن تترتب عن الأخذ بنهج التمويل المختلط، وفقا لخطة عمل أديس أبابا، آثار محفزة: فبماكانها أن تكفل استخدام الموارد العامة لتحفيز التمويل الخاص وإزالة المخاطر عنه بما يدعم تنمية أفريقيا. بيد أن تعبئة التمويل الخاص لم تزد زيادة كبيرة عن مستويات عام ٢٠١٥، ولا تزال تواجه تحديات متعددة. وتحشد المالية العامة حوالي ٣٠ مليار دولار من التمويل الخاص سنويا، علما أن معظم الموارد تذهب إلى البلدان المتوسطة الدخل حيث يمكن تنفيذ المشاريع بسهولة أكبر. ويمكن للتمويل العام والخاص المختلط أن يحسّن التصنيفات الائتمانية من خلال توفير ضمانات ائتمانية، مثل الضمانات المرتبطة بالإصلاحات، والتعزيزات اللازمة لخفض التصورات المتعلقة بمخاطر التخلف عن السداد. ونتيجة لضمان جزئي من المؤسسة الدولية للتنمية، رفعت وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني ووكالة "موديز" التصنيف الائتماني لغانا من B/B3 إلى BB-/B1، ما مكن البلاد من الاقتراض بمعدل أقل من إصدارات سنداها السابقة وأدى إلى توفير ١٤,٢٥ نقطة مئوية في مدفوعات الفائدة.

## جيم- خفض تكلفة الائتمان التجاري: مرفق السيولة والاستدامة

٤٤ - سيؤدي تخفيض تكلفة الاقتراض التجاري إلى تعزيز الأثر الإنمائي للائتمان الخاص والحد من مواطن الضعف الناجمة عن الديون لدى المقترضين إلى أقصى حد ممكن. وسعيا لتقليص العائدات على السندات السيادية الأفريقية، أطلقت شركة المحيط الهادئ لإدارة الاستثمارات واللجنة الاقتصادية لأفريقيا مرفق السيولة والاستدامة، وهو مرفقٌ معنيٌّ باتفاقات إعادة الشراء يهدف إلى تقليص العائدات على السندات السيادية الأفريقية من خلال تعزيز سيولة وجاذبية هذه الأدوات. ومن المتوقع أن تؤدي فرص التمويل التي يوفرها المرفق إلى توسيع مجموعة المستثمرين المؤسسيين في السندات السيادية الأفريقية، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، والتعجيل بخروج البلدان التي يمكنها الوصول إلى الأسواق من مرفق الحد من الفقر والنمو التابع لصندوق النقد الدولي. وسيساعد ذلك على تحرير موارد لا غنى عنها للبلدان الأكثر فقرا ذات الفرص المحدودة للوصول إلى الأسواق. وفي الوقت الراهن، تُصنف

أربعة اقتصادات قوية نسبياً تتمتع بإمكانية الوصول إلى الأسواق (وهي الكاميرون وكوت ديفوار وغانا وكينيا) من بين أكبر خمسة بلدان مقترضة في إطار مرفق تسهيل النمو والحد من الفقر، وتبلغ قروضها ٣,٧ مليار وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة، أو ٢٩ في المائة من جميع قروض المرفق المستحقة.

#### دال- استقطاب التمويل الخاص بأسعار معقولة

٤٥ - تنبئ تجارب البلدان الأفريقية التي عادت مؤخراً إلى أسواق رأس المال عن استراتيجيات يمكن أن تؤدي إلى خفض تكاليف الاقتراض وتحسين إدارة الديون. فقد تمكنت رواندا من خفض سعر قسيمة سندات باليورو بنسبة ١ في المائة من خلال جهد مكثف لإشراك المستثمرين والتواصل معهم في أكثر من ١٠٠ حملة ترويجية، بهدف التقليل إلى أدنى حد من التصورات المتعلقة بالمخاطر والحد من عدم تناسق المعلومات. وقد نجحت بعض البلدان الأفريقية في استخدام استراتيجيات إدارة الأصول والخصوم لتمديد أجل استحقاق سندات القائمة، بما يصل في بعض الحالات إلى ٣٠ عاماً. وقد أضافت خمس من بين الدول الأفريقية الثماني التي أصدرت سندات باليورو في عام ٢٠٢١ مكوناً لإدارة الأصول والخصوم بهدف تمديد تواريخ استحقاق ٦٥ في المائة إلى ٨٥ في المائة من سندات غير المسددة، وهي نسبة أعلى من المعيار المعتاد البالغ ٤٠ إلى ٦٠ في المائة.

#### هاء- تعزيز إصدار السندات المرتبطة بالاستدامة

٤٦ - شهد الطلب من جانب القطاع الخاص على المنتجات الاستثمارية التي تعزز التنمية المستدامة ارتفاعاً حاداً في السنوات الأخيرة. وبلغت قيمة هذه المنتجات المسماة "المنتجات ذات الطابع المستدام" ٣,٢ تريليون دولار في عام ٢٠٢٠. ورغم ضخامة الموارد الخضراء في أفريقيا وتزايد طلب المستثمرين على المنتجات ذات الطابع المستدام، فإن القارة لا تمثل سوى أقل من ١ في المائة من إصدارات السندات الخضراء العالمية. ويمكن لمرفق السيولة والاستدامة تحفيز إصدارات السندات الخضراء من خلال عرض أسعارٍ مفضلة لاتفاقيات إعادة شراء للكيانات المؤسسية المستثمرة التي تعيد تمويل مراكزها باستخدام السندات الخضراء الأفريقية كضمان.

٤٧ - ويمكن أن يساهم القيام بحملة لصالح إدراج حالة رأس المال الطبيعي للبلدان في اعتبارات التصنيف الائتماني السيادي في تحسين التصنيفات وخفض تكاليف الاقتراض. وسندات ضمان الأداء المراعي للطبيعية هي أداة دين سيادية تربط تكلفة الديون السيادية بالنجاح في حماية أو تعزيز ما للبلد من رأس مال طبيعي منتج وذو قيمة. وبإمكان هذه السندات، إذا ما تم طرحها بنجاح، تحسين التصنيفات الائتمانية الأفريقية وتحفيز المبادرات التي تحسّن النتائج المتعلقة بالطبيعة والمناخ.

## واو- الاستفادة من موارد صندوق المعاشات التقاعدية الهائلة في أفريقيا

٤٨- من المتوقع أن يصل حجم الأصول التي يديرها مستثمرون مؤسسيون أفريقيون إلى ١,٨ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠، حيث يمثل التوسع في صناديق المعاشات التقاعدية في أفريقيا المحرك الرئيسي في هذا الصدد. وتعكف بلدان على تصميم آليات مبتكرة بغرض تخفيف مديري هذه الصناديق على الاستثمار بنشاط أكبر في القارة. وفي كينيا، شكل أكثر من ٢٠ صندوقاً اتحاداً للاستثمار في الهياكل الأساسية حيث تقوم بتجميع قدراتها على التخفيف من المخاطر والتعرف على الفرص المتاحة. ويمكن للحكومات والجهات المانحة الأجنبية أن تخفف من توقعات مديري الصناديق للمخاطر عن طريق إصدار ضمانات واستحداث إصلاحات تنظيمية تعزز الشفافية، وتحد من عدم تناسق المعلومات، وتشجع على اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة.

## زاي- تعزيز قائمة المشاريع القابلة للتمويل المصرفي

٤٩- سيكون تعزيز قائمة المشاريع القابلة للتمويل المصرفي أمراً ضرورياً لاجتذاب المستثمرين المؤسسيين على الصعيد العالمي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تشجيع مصارف التنمية الإقليمية الأفريقية على الاستثمار في تعزيز القدرات في مجال تصميم هذه المشاريع الجاهزة للاستثمار والتي من شأنها أن تعجل بالتعافي من كوفيد-١٩. وينبغي عادةً تحديد هذه القابلية في مرحلة إعداد المشروع، وينبغي تعزيز سلامة هذه المشاريع من خلال تنسيق السياسات وتوفير الدعم المؤسسي.

## حاء- تعميق أسواق رأس المال المحلية

٥٠- يكتسي تعميق الأسواق المالية المحلية أهمية بالغة لزيادة توافر الموارد، وكذلك للحد من التعرض لمخاطر الصرف الأجنبي المحتملة. ويجب على الأسواق المالية الأفريقية تحديث نظمها التجارية، وتقليص فترات تسوية المستحقات وخفض تكاليف المعاملات، وتحسين أساليب تقديم بيانات الأسعار. فالبيئات السياسية وبيئات الاقتصاد الكلي المستقرة، والأطر القانونية الموثوقة القادرة على إنفاذ العقود المالية، والهيئات التنظيمية المستقلة التي تكفل الإنصاف والشفافية، كلها شروط مسبقة لتنمية أسواق رأس المال. كما أن من شأن التعجيل بإحراز تقدم في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن يعزز تنمية الأسواق المالية الأفريقية. ومن شأن توسيع الأسواق في إطار المنطقة أن يتيح الإدراج المزدوج، والتسعير الفعال، وزيادة القدرة التنافسية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، والمزيد من الفرص لتمويل الأعمال التجارية المبتكرة.

## ١ - توسيع نطاق الاستثمارات المؤثرة

٥١ - تعمل الاستثمارات المؤثرة على تسخير مصادر جديدة لرأس المال في قطاعات مثل البيئة التي تفتقر إلى التمويل الإنمائي الكافي. ومن المتوقع أن تمثل الاستثمارات المؤثرة سوقا عالمية بقيمة ٥٠٠ مليار دولار في السنوات الخمس إلى العشر المقبلة، وتبدو آفاق الاستثمارات المؤثرة واعدة لأفريقيا. وإجمالاً، خصص ٤٣ في المائة من المستثمرين المؤثرين أموالاً لأفريقيا، أي أكثر مما حظيت به أي منطقة أخرى من مناطق الأسواق الناشئة. وعلاوة على ذلك، يخطط ٥٢ في المائة من المستثمرين الذين جرى استطلاعهم لزيادة استثماراتهم في أفريقيا على مدى السنوات الخمس المقبلة. ومع ذلك، فإن نطاق الاستثمار المؤثر غير كافٍ لتلبية احتياجات للقارة من التمويل، الأمر الذي يرجع جزئياً إلى التصورات السلبية عن المخاطر. ونتيجة لذلك، تُمة حفنة صغيرة فقط من صناديق الأسهم الخاصة التي جمعت أكثر من ١ مليار دولار. وثمة أمور ذات أهمية كبيرة منها تهمة بيئة كلية مستقرة وإنشاء منصات تعزز تدفق المعلومات بين المستثمرين والحكومات لبناء الثقة والحد إلى أدنى درجة ممكنة من التصورات التي لا أساس لها من الصحة.

## باء - الاستفادة من مبادرة المنصة المؤسسية الأفريقية للاستثمار المشترك في الهياكل الأساسية

٥٢ - يمكن لمنصات الاستثمار، إن صُممت تصميمًا جيدًا، أن تيسر تمويل التنمية بفعالية عن طريق جمع المستثمرين والحكومات في فضاء واحد. وفي هذا الصدد، فإن خطة عمل ال ٥ في المائة هي مبادرة مشتركة بين وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، توافق بموجبها الحكومات الأفريقية على التعاون في تصميم المشاريع ومواءمة نظم سياسات الاستثمار في الهياكل الأساسية مع متطلبات الاستثمار لأصحاب الأصول الأفريقيين. وفي المقابل، يوافق المستثمرون المؤسسيون الأفريقيون على زيادة مخصصاتهم للاستثمار الأفريقي في الهياكل الأساسية إلى ٥ في المائة من الأصول الخاضعة للإدارة، ودعم مبادرة المنصة المؤسسية الأفريقية للاستثمار المشترك في الهياكل الأساسية، التي يقوم في ظلها المستثمرون السياديون الأفريقيون ونظراؤهم الدوليون في صناديق التقاعد والصناديق السيادية بالمشاركة في الاستثمار في أسواق بعضهم البعض في جميع أنحاء القارة.

## كاف - تعزيز التجارة الأفريقية البينية من خلال تحسين نظم الدفع

٥٣ - قد يؤدي تخفيض تكاليف المعاملات المرتفعة حالياً المرتبطة بنظم العملات المتعددة إلى زيادة الإيرادات المتأتية من التجارة فيما بين البلدان الأفريقية إلى أقصى حد ممكن. ويتيح النظام الأفريقي للمدفوعات والتسوية إجراء عمليات الدفع عبر الحدود بين الأسواق الأفريقية بصورة فورية بالعملات المحلية عن طريق تبسيط المعاملات عبر الحدود والحد من الاعتماد على العملات الصعبة في هذه المعاملات.

٥٤ - وثمة مبادرة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، تحمل اسم التبادل التجاري الأفريقي، وهي عبارة عن منصة للأعمال التجارية بين الشركات تعمل كسوق افتراضية للمشتريين والموردين، استناداً إلى قواعد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ويمكن لهذه المبادرة أن تعزز النمو الاقتصادي والانتعاش في أفريقيا عن طريق تعزيز سلاسل التوريد الإقليمية وتشجيع الروابط التجارية. وبالنسبة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، يمكن للمنصة أن تيسر إلى حد كبير اندماجها في سلاسل القيمة الإقليمية وأن تساعد على تحمل الصدمات في أسواقها المحلية.

## سادساً - الاستنتاجات

٥٥ - لقد تفاقمت احتياجات القارة من التمويل بسبب الجائحة، ما أدى إلى اتساع الفجوة التمويلية وزيادة مواطن الضعف الناجمة عن الديون وهي حالة يقف وراءها الاعتماد المتزايد على التمويل الخاص. وثمة أمر حيوي يتمثل في تخفيض تكلفة الائتمان التجاري للتخفيف من مواطن الضعف الناجمة عن الديون. بيد أن زيادة التمويل سوف تتطلب اتخاذ ما يلزم من تدابير لبناء أوجه التآزر بين التمويل المحلي والتمويل الخارجي من المصادر العامة والخاصة على السواء.

٥٦ - فعلى الصعيد المحلي، سيكون تعزيز القدرات في مجال الإدارة الضريبية ورفع مستوى القيمة المضافة أمراً حيوياً لوقف التدفقات المالية غير المشروعة وتوسيع القاعدة الضريبية. وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز الثقة والشفافية في البيئة التنظيمية، بما في ذلك من خلال إنشاء وكالات تُعنى بمخاطر الائتمان، سيكون أمراً حاسماً في استقطاب صناديق المعاشات التقاعدية، وتعميق أسواق رأس المال المحلية، وتحسين التصورات المتعلقة بمخاطر الائتمان.

٥٧ - أما على الصعيد الخارجي، فلا بد من تحسين فرص الحصول على التمويل الميسر، بما في ذلك من خلال إعادة رسملة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وتصميم بنية مالية علمية تتسم بالمرونة وتستجيب لاحتياجات البلدان المنخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل الضعيفة من التمويل. ومع ذلك، فإن الجزء الأكبر من الأصول المالية العالمية يبقى مع القطاع الخاص. وسيكون الأخذ بنهج التمويل المختلطة التي تزيل المخاطر وتستفيد من التمويل الخاص، مقترناً بتعميق الأسواق الثانوية للسندات السيادية الأفريقية، أمراً حاسماً في تقليص عائدات سندات اليورو والتخفيف من مواطن الضعف الناجمة عن الديون.

٥٨ - على أن شهية المستثمرين للمخاطرة ستتأثر في نهاية المطاف بقرارات المستثمرين المحليين، بما في ذلك صناديق المعاشات التقاعدية. ولذا فإن تعبئة موارد القارة نفسها من أجل التنمية أمر أساسي لسد الفجوة التمويلية.

٥٩ - واستناداً إلى هذه الملاحظات، تُقدّم التوصيات التالية، حيث ينبغي لواعي السياسات أن يقوموا بما يلي:



- (أ) تحسين الشفافية في نظمهم القانونية والتنظيمية للحد من عدم تناسق المعلومات وتعزيز عملية صنع القرار المستنير من قبل المستثمرين؛
- (ب) دعم تشغيل مرفق السيولة والاستدامة، بما في ذلك من خلال بذل الجهود لإعادة إقراض حقوق السحب الخاصة للمرفق؛
- (ج) دعم مساعي إعادة رزمة مصارف التنمية متعددة الأطراف؛
- (د) الاستثمار في تعزيز القدرات في مجال تطوير المشاريع القابلة للتمويل المصرفي التي تهدف إلى جذب المستثمرين المحتملين.
- (هـ) تهيئة بيئة تنظيمية تمكينية لتعميق أسواق رأس المال المحلية وتحفيز الاستثمارات المحلية لموارد صناديق المعاشات التقاعدية.
- ٦٠ - وبالإضافة إلى ذلك، يمكن طرح ما يلي من قضايا السياسات العامة والأسئلة الرئيسية للمناقشة:

- (أ) ما هي التدابير التي ينبغي أن تتخذها البلدان الأفريقية لاستقطاب التمويل من القطاع الخاص؟ وما نوع الدعم التقني الذي تحتاجه الحكومات؟
- (ب) كيف يمكن للبلدان الأفريقية أن تستخدم حقوق السحب الخاصة لديها على نحو أكثر فعالية؟
- (ج) ما هي التدابير التي ينبغي أن تتخذها البلدان الأفريقية لحشد التمويل من القطاع الخاص؟
- (د) ما نوع الدعم التقني الذي تحتاجه الحكومات؟
- (هـ) أي تدبير من تدابير التمويل المقترحة يتمتع بصدى جيد لدى البلدان الأفريقية؟ وما هي الخبرات والدروس المستفادة فيما يتعلق بتدابير التمويل؟